

الدول الفقيرة الإٰرها بية في قائمة تراث

صلاح السقطدي

يُذُّهرُ الرئيس الأمريكي "دونالد تراث" إلى دول العالم والمنظمات الدولية بعينِ رجل الأعمال وبعقلية (Tycoon Estate Real) ويلوّح للجميع بالته الحاسبة دوماً، وليس فقط بعينِ سياسية لدولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية. حيث يمثّل المال بالنسبة له المعيار الأساسي بتعاطيه مع من حوله سواءً كدول أو ككيانات اعتبارية أو أشخاص ورجال أعمال ومستثمرين وشركات، فالمال عند تراث وإدارته هو من يحيل الإٰرها بي الرجيم إلى ملاكٍ رحيم، وهو من يجعل الفقير والخصم السياسي إٰرها بيا غصباً عنه..!

الرئيس تراث الذي أمسك قبل أقل من ثلاثة أشهر لائحة بقائمة أسعار سلعه العسكرية من (قنابل ذكية" وغبية" وطائرات وصواريخ وذخائر مختلفة وزوارق)، كمندوب مبيعات ووضعها بين يديّ "الزبون" ولبي عهد المملكة العربية السعودية"، هذه المملكة الثرية التي فرضت عليها تراث دفع جزء من ثرواته" جزية مالية سياسية نظير الحماية العسكرية الأمريكية" كما يؤكد ذلك مراراً وعلى رؤوس الأشهاد وبصورة فجة ومهينة، هو ذاته الرئيس الذي أصدر قراره التنفيذي بقائمة لعدد من الدول الإسلامية والعربية" سوريا وإيران وليبية والمملكة والصومال واليمن

"بحُجج مكافحة الإٰرها بـ، يمنع بموجبها مواطني هذه الدول من الدخول للأراضي الأمريكية، في واحدة من أوضح المصور العنصرية الأمريكية تجاه العرب والمسلمين منذ عقود.

هذه القائمة التي أستهدفتها القرار "الترامي العنصري" والذي صادقت عليه المحكمة الأمريكية العليا يوم الثلاثاء ليست قائمة إٰرها بـ بقدر ما هي قائمة فقراء يشكل دخولهم إلى الأراضي الأمريكية عبئاً ثقيلاً على الخزانة الأمريكية - بحسب الاعتقاد الأمريكي الذي شكل صدمة للعالم الحر والمنظمات الحقوقية المناهضة للعنصرية-، وضد خصوم سياسيين يتم إدراجهم بالقائمة بطريقة فاضحة وبخطوة نفاذ سياسي متعرّى إرضاءً للدولة المدللة أمريكا "إسرائيل" وخطوة تكشف الإفلات السياسي للإدارة الأمريكية حيال خصومها السياسيين الذين هم بالأصل ضحايا هذا الإٰرها بـ ومقاوموه الحقيقيين، هذا الإٰرها بـ الذي أنجبته دول الخليج وأرضعته ورعرعنته من الشباب حتى المشتبه إدارات البيت الأبيض منذ ثمانينيات القرن

الفارط... فترامب لا يتردد في كشف فلسفته المالية التجارية الابتزازية الشرهه حيال دول العام المعادية والصديقة على السواء، كما لا يتورع باستخدام المال والنفط والشركات وحتى الجماعات الإرهابية ذاتها كسلاح سياسي ضد خصومه السياسيين بالشرق الأوسط، خصومته مع إيران وسوريا وتركيع الشركات النفطية والاستثمارية والتجارية العالمية أنموذج لذلك.

خير دليل على أن هذه القائمة الترامبية بحق هذه الخمس الدول تم إعدادها لحسابات مالية وسياسية بحت لا علاقة لها بالأمن القومي الأمريكي بشيء، هو أن القائمة لم تشمل المملكة السعودية التي جُعل منفذ عملية تدمير برجي نيويورك في سبتمبر عام 2001م سعوديون، وهي المملكة التي لا تنفك الإدارات الأمريكية المتلاحقة من اتهامها برعاية الإرهاب وتفقيس فروخه في الداخل السعودي وتصديره لأصقاع الأرض، وعلى خلفية هذه القناعة الأمريكية أصدرت واشنطن قانونها الذي يتهم صراحة الرياض بالوقوف وراء هجمات نيويورك "قانون جاستا". تم استبعاد مواطني السعودية من هذه قرار ترامب بخصوص القائمة الدول الخمس، ليس تبرأة لها بل خشية من حرمان أمريكا من عائدات الزائر السعودي الدسم سواء مواطن أو رجال أعمال، فضلاً عن خشيته من تضرر المصالح الأمريكية بالداخل السعودي، صحيح أن السعودية لن تجرؤ على الوقوف بوجه الرغبة الأمريكية وتنتهي نهج مماثل للموقف العراقي إلا ان ترامب توقع تضرر مصالحه بهذه المملكة الثرية .

أضف إلى ذلك أن العراق كانت من ضمن هذه القائمة، ولكن لأن لديها حكومة تقيم وزناً لمواطنيها وتراعي مصالح بلدتها قياسياً بالدول الأخرى كاليمين التي لم تنبس ببن شفة في نقد هذا القرار أو حتى الاعتراض عليها بشكل غير مباشر، وبسبب هذا الموقف العراقي الذي هدد الإدارة الأمريكية بالمعاملة بالمثل وbumper يمنع دخول مواطني الأمريكيين وشركائهم إلى الأرض العراقي أضطر الرئيس التاجر إلى شطب العراق من القائمة برغم أنه أي العراق يمور ببحر من التنظيمات الإرهابية بل ويشكل بؤرة الإرهاب بالعالم بعد أن أرسلت عدد من دول الخليج وتركيا العناصر المتطرفة إليه وإلى سوريا لحسابات سياسية صرفه. وكذلك كانت المصالح الأمريكية الاقتصادية والسياسية حاضرة باستبعاد مصر من القائمة برغم أن فيها الآلاف من العناصر الإرهابية في سيناء ويشكل دخولهم خطراً على الأمن القومي الأمريكي بحسب المبرر الأمريكي لهذا القائمة، والحال ينطبق على استبعاد باكستان من القائمة .